

أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية ، الجزائر أنموذجا

الأستاذ: شتاعة عمر

أستاذ متعاقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة زيان عاشور - الخلفة - الجزائر

الأستاذ: عبد الحفيظي أحمد

باحث في مخبر العولمة السياسات الاقتصادية جامعة الجزائر 03
أستاذ متعاقد بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة زيان عاشور - الخلفة - الجزائر

مقدمة :

إن المجتمعات اليوم لا يمكن أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي، نتيجة بحثها عن اشباع رغبات مواطنيها من جهة و مواكبة التطورات الحاصلة من خلال نقل التكنولوجيا الحديثة من جهة أخرى، و من جانب آخر تصدير منتجات فائضة عن حاجتها للعالم الخارجي.

كما تلجأ العديد من الدول إلى تحقيق توازن اقتصادي ، و يظهر هذا التوازن من خلال قراءة أرصد موازين المدفوعات ، حيث أنها تستخدم مختلف السياسات و النظم الاقتصادية التي تخدم اقتصاداتها. فتعتمد إلى السياسة الملائمة حسب المقومات و الامكانيات المتاحة .

فمنذ زوال النظام الاشتراكي مالت الكفة لصالح الرأسماليين و الممثلين للدول العظمى المسيطرة على النظام الاقتصادي عبر المنظمات الدولية و المتمثلة في الأساس في صندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة .

فهذه الهيئات الدولية أسست لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى ، على حساب مصالح بقية الدول ، و ظهر ذلك من خلال الدعوى لتحرير التجارة الخارجية من القيود و الرسوم و الاجراءات المعيقة للتبادل الدولي .

و أمام هذا الوضع وجدت الدول النامية و من بينها الجزائر نفسها أمام تحدي جدي ، فحيث أن جل الدول النامية تعتمد على الميزان التجاري في تحقيق التوازن الكلي لميزان المدفوعات ، و حيث أن الجزائر تعتمد هي الأخرى على الصادرات النفطية لتغطية فاتورة الواردات و تحقيق فوائض هامة ، فالجزائر استغلت الثورة في أسعار المحروقات لتسديد الديون الخارجية و تحقيق احتياطي صرف هام ، لكن هذا التوجه الاقتصادي الموجه لا يمكن أن يصمد في ظل غياب بدائل اقتصادية عن المحروقات .

و بالعودة للسياسة التجارية الجزائرية فقد مرت على عدة مراحل ما بين الحماية و التحرير التدريجي منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا .

من خلال ما سبق و لمعالجة الموضوع من مختلف الزوايا ، لا بد من الاجابة على الاشكالية التالية :

هل أدت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر إلى انعاش حركية التبادل الدولي ؟ ، و بالتالي تنمية و تنويع القدرة التصديرية من جهة و تنظيم الواردات من جهة أخرى؟ .

و في ضوء الاشكالية السابقة تبادر للأذهان عدة تساؤلات :

- ما هي أهم أشكال تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟

- هل استفادت الجزائر من الاتفاقات و المعاهدات الدولية و الاقليمية في ظل التحرير التجاري؟

- ما هو انعكاس التحرير التجاري على التجارة البينية العربية؟

- ما مصير الميزان التجاري الجزائري في ظل الدعوات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؟

سنحاول معالجة الاشكالية السابقة في مبحثين أساسيين ، حيث سنتطرق في المبحث الأول لتحديد مفهوم السياسة التجارية و أشكالها و كذا تطورها التاريخي في الجزائر.

و في المبحث الثاني سنتطرق لواقع الميزان التجاري الجزائري و تأثيره بمختلف اجراءات التحرير من اتفاقات و معاهدات و كذا التخفيضات في الرسوم الجمركية و السياسات التصديرية و الاستيرادية .

المبحث الأول : السياسة التجارية الجزائرية ما بين الحماية و التحرير

عرفت السياسة التجارية في الجزائر مجموعة من التغيرات تماشيا مع المعطيات و الامكانيات الاقتصادية المتاحة من جهة ، و تأثير العالم الخارجي من جهة أخرى ، منذ استقلال الجزائر و إلى يومنا هذا .

و سنتطرق لأهم المحطات التي مرت بها التوجهات و السياسات الخاصة بالتجارة الخارجية في الجزائر ، و لكن أولا لا بد من تحديد مفهوم السياسة التجارية و كذا أنماطها .

المطلب الأول : مفهوم السياسة التجارية و أشكالها

1- مفهوم السياسة التجارية : يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية "مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، و الهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، و قد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف و اقرار التوازن في ميزان المدفوعات" (1).

كما يطلق مصطلح السياسة التجارية على اختيار الدولة و جهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (سواء كانت حرية أم حمائية)، و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق " (2).

بالتالي فإن الحكومات تفرض العديد من القيود على التعاملات الدولية و التي لا يمكن فرضها على التعاملات الداخلية تتمثل في (3):

- الرسوم الجمركية، و هي ضرائب على السلع المستوردة.
 - الحصص على الواردات، و التي تضع حدا أقصى للكميات من سلعة ما و التي يسمح بها للدخول إلى الدولة.
 - دعم الصادرات، حيث تدفع الحكومة للمصدرين مبلغا من الأموال على كل وحدة من المنتجات التي يقومون بتصديرها، و ذلك بغرض تعزيز موقفهم التنافسي في الخارج.
 - الرقابة على الصرف، و فيه تقوم دولة ما، بتقييد قدرة مواطنيها على تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية.
- 2- أشكال السياسة التجارية :** يقسم الاقتصاديين السياسة التجارية إلى نمطين أساسيين و هما السياسة الحمائية و سياسة الحرية . كما أن هناك نمط ثالث يعتبر مزيج بين التركيبتين السابقتين .
- 2-1- السياسة الحمائية :** تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها :
- تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الاجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعتها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية .
 - قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى باتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية .
 - و يدعم أنصار الحماية موقفهم بالحجج التالية :
 - تقييد الواردات و انخفاض حجمها مما يدفع المستهلك إلى التوجه للسلع المحلية.
 - حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية .
 - توفير الموارد المالية من خلال التعرفة الجمركية .
 - مواجهة سياسة الاغراق المفتعلة (4).
- 2-2- سياسة الحرية :** هو الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية ، حيث ينادي أنصار سياسة التحرير بأن تكون التجارة حرة خالية من القيود و العقبات ، فلا يجوز فرض أي قيود تعوق من تدفق السلع عبر الحدود سواء بالنسبة للصادرات أو الواردات ، و ينظر المؤيدون لهذه السياسة بنفس نظرهم إلى التجارة الداخلية ، أي على أساس أنها مظهر من مظاهر التعاون البشري، بصرف النظر عن الحدود الجغرافية و السياسية التي تفصل بين البشر ، و يعتمد أنصار مذهب تحرير التبادل الدولي من القيود على عدة حجج ، في تأييد وجهة نظرهم ، أهمها :

- أن الحرية تساعد على التخصص في الانتاج.

- الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية .

- الحرية تشجع التقدم الفني .

- الحرية تحد من قيام الاحتكارات .

- الحرية تساعد على الانتاج الكبير (5).

المطلب الثاني : التطور التاريخي للسياسة التجارية في الجزائر

يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها السياسة التجارية في الجزائر إلى مرحلتين أساسيتين و هما مرحلة الحماية و مرحلة التحرير .

1- مرحلة حماية التجارة الخارجية 1969-1989:

فقد ورثت الجزائر منذ الاستقلال اقتصاد هش و بين تحتية مهدمة ، مما حتم على الدولة التوجه نحو حماية الصناعات المتاحة و الانتاج المحلي لعدم قدرته على المنافسة مع السلع الأجنبية ، و نظرا لتحكم فرنسا في الحركة التجارية ، فقد تجسدت الحماية في الرقابة من خلال :

- الرقابة على الصرف : حيث عرفت الجزائر خلال هذه الفترة استقرارا في سعر الصرف، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر إلى المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني و التي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استثمارات كبيرة .
- الرسوم الجمركية : في هذا المجال تم استحداث معدلات جديدة و تم تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعة التحويلية.

- نظام الحصص و التجمعات المهيمنة للشراء : عملت الحكومة الجزائرية إلى فرض نظام الحصص و إنشاء تجمعات مهيمنة للشراء، و التي استنادا إلى مجموعة من الرسوم التنفيذية قامت بالرقابة على التجارة الخارجية و كان الهدف من هذا الإجراء:

• إعادة توجيه الواردات؛

• كبح الواردات الكمالية و الحفاظ على العملة الصعبة؛

• حماية الإنتاج الوطني و تحسين الميزان التجاري في ظل احتياطات صرف قليلة (6).

و منذ السبعينات تغير التوجه في السياسة التجارية الجزائرية نحو إحتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال انشاء هيئات عمومية متخصصة كل حسب قطاعها ، كما عرفت هذه المرحلة مجموعة من الاصلاحات كالثورة الزراعية .

2- مرحلة التحرير منذ 1990 :

تميزت هذه المرحلة بالتوجه نحو اعطاء حرية أكثر للتجارة الخارجية تمهيدا لانضمام الجزائر المحتمل للمنظمة العالمية للتجارة ، فكان لزاما على الجزائر منح مرونة للتبادل الدولي ، فتبنت ما يعرف بنظام السوق و الذي يركز على ترك محددات السوق تتحكم في مستوى التبادل و الحركية التجارية .

و بالتوازي مع ذلك قامت الجزائر بتخفيض في معدلات التعريفات الجمركية و هذا ما بينه الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: مراحل تطور معدلات التعريفات الجمركية في الجزائر 1992-2002

السنوات المعدلات	1992	1996	1997	1998	1999	2001	2002
1	3 %	3 %	5 %	3 %	5 %	5 %	5 %
2	7 %	7 %	15 %	15 %	15 %	15 %	15 %
3	15 %	15 %	25 %	25 %	25 %	25 %	30 %
4	25 %	25 %	45 %	45 %	45 %	40 %	—
5	40 %	40 %	—	—	—	—	—
6	60 %	50 %	—	—	—	—	—

من اعداد الباحثين انطلاقا من مراجعة قوانين المالية للسنوات المحددة*

كما وقعت الجزائر اتفاقات ثنائية و متعددة اقليمية و دولية في سبيل تحقيق تحرير تجاري حيث وقعت اتفاقات مع تونس و مصر و غيرها من دول الجوار لغرض اعطاء حرية اكثر للتبادل التجاري مع تحديد قائمة من المواد المعفية من مضمون القرار ، لأسباب صحية و دينية و اقتصادية .

و يعتبر انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر سنة 2004 و الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2009

(7) ، و كذا اتفاق الجزائر مع الاتحاد الاوربي في ديسمبر 2002 و الذي دخل حيز التنفيذ في 2005.

مؤشران قويان على رغبة الجزائر في مساهمة التطورات الحاصلة خارجيا دون الاخذ في الحسبان انعكاس هذا التحرير على الواقع الاقتصادي الداخلي .

و هذا ما سنتطرق له في المبحث الثاني .

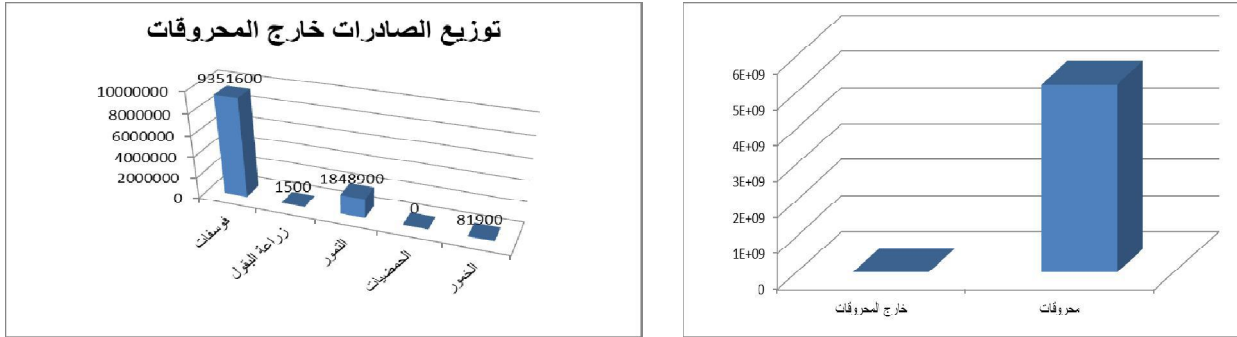
المبحث الثاني : انعكاس سياسة التحرير على الميزان التجاري الجزائري 1990-2011

قبل التطرق لمدى تأثير مركبتي الميزان التجاري بسياسة التحرير ، لا بد اولا من الوقوف على واقع الميزان التجاري الجزائري .

المطلب الأول : واقع الميزان التجاري الجزائري

1- هيكل الصادرات الجزائري: يمثل الجدول التالي تركيبة الصادرات الجزائرية حسب الاصناف

الشكل رقم 01: توزيع الصادرات الجزائرية حسب الصنف

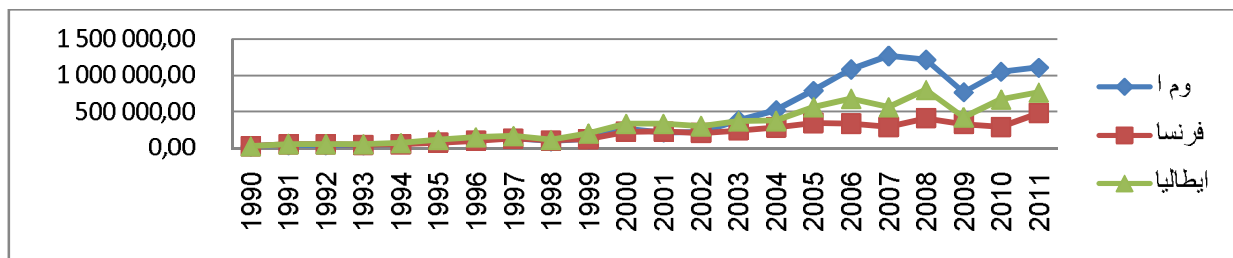


المصدر: من اعداد الباحثين انطلاقا من حصيلة التجارة الخارجية لسنة 2011

من ملاحظتنا للشكلين السابقين يمكن تسجيل ملاحظات هامة بخصوص القدرة التصديرية الجزائرية، حيث أن جل الصادرات عبارة عن محروقات بنسبة تفوق 95% من اجمالي الصادرات و هذا يدل على مدى هشاشة هيكل الصادرات الجزائري و تأثره بتغيرات أسعار النفط في الأسواق الدولية ، بينما باقي الصادرات و التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال 5% من اجمالي الصادرات تغلب عليها الفوسفات أما المنتجات الغذائية كالتفاح و الخمر و الحمضيات و زراعة البقوليات فلا تمثل نسبة هامة و تبقى بعيدة كل البعد على المستوى المرغوب . و بالتالي فهيكال الصادرات الجزائري موجه و غير متنوع ما يجعله عرضة للأزمات و الصدمات الاقتصادية و هو ما حدث خلال الأزمة العالمية في 2008 .

يظهر الشكل الموالي تطور الصادرات الجزائرية حسب الزبائن .

الشكل رقم 02 : تطور الصادرات الجزائرية حسب الزبائن للفترة 1990-2011



المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية للفترة 1962-2011

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الشريك الأساسي للجزائر و الزيتون المميز حيث عرفت الصادرات نحو و م أ تطورا منذ 2003 لتصل أعلى مستوى لها في 2007 حين بلغت الصادرات 1267169 مليون دج مقارنة بتسجيل 364588.2 مليون دج في 2003 ، و هذا راجع لارتفاع الصادرات النفطية لأسباب سياسية يمكن ربطها بغزو العراق . و زيادة الطلب على هذه المادة .

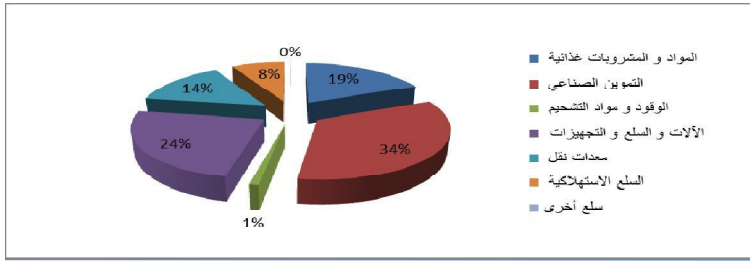
كما يعتبر الاتحاد الاوربي زبون أساسي للجزائر لاعتبارات جغرافية و سياسية و تاريخية حيث تتجه الصادرات الجزائرية و المتمثلة أساسا في الصناعة الاستخراجية لكل من فرنسا و ايطاليا و المانيا .

حيث عرفت الصادرات نحو فرنسا نموا بسيطا و متذبذب حيث انتقلت من 219581.1 في 2002 إلى 341786.3 مليون دج في 2005 لتصل إلى أعلى مستوى في 2011 بـ 478132 مليون دج .

بينما عرفت الصادرات الايطالية زيادة معتبرة من 110119.7 مليون دج في 1998 لترتفع إلى 678621.5 مليون دج في 2006 لتحقيق أعلى مستوى في 2008 بـ 798537.2 مليون دج.

2- هيكل الواردات الجزائري : يمثل التوزيع الموالي توزيع الواردات الجزائرية حسب الصنف

الشكل رقم 03: توزيع الواردات الجزائرية حسب الصنف



المصدر : من اعداد الباحثين بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية للفترة 201-1962

من خلال النظر في هيكل واردات الجزائر

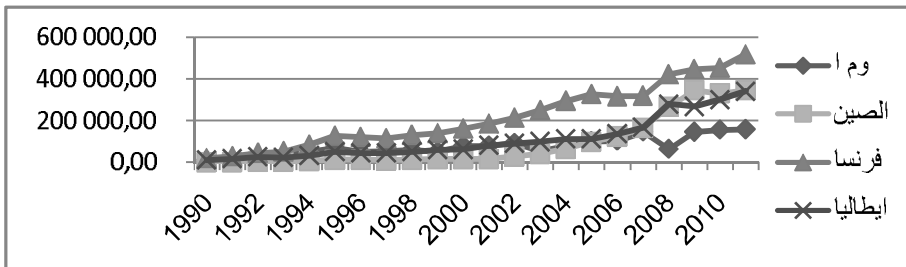
الشكل رقم 03 فإنه يتكون أساسا من المواد الغذائية و التموين الصناعي و التجهيزات .

حيث يسيطر التموين الصناعي على هيكل الواردات بنسبة 34% من اجمالي الواردات، ثم الآلات و السلع و التجهيزات بنسبة 24% بينما احتلت المواد و المشروبات الغذائية 19% من اجمالي الواردات.

و بالتالي يمكن اعتبار تركيبة الواردات الجزائرية أكثر تنوعا و ثباتا من هيكل الصادرات .

فمن الضروري تنوع مصادر الاستيراد لأي دولة تجنباً للأزمات و تفادياً لتغيرات الأسعار فهذا التنوع يمنح أكثر تنوع في المنتجات ، لذا فالجزائر بدورها لجأت إلى تحقيق اختلاف في مصادر الاستيراد من خلال ابرام جملة من الاتفاقات الثنائية كما رأينا سابقا ، و يمثل الشكل التالي توزيع الواردات الجزائرية حسب أفضل الموردين

الشكل رقم 04: تطور الواردات الجزائرية حسب الموردين للفترة 2011-1990 الوحدة مليون دج



المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا من معطيات حصيلة التجارة الخارجية للفترة 2011-1962

تعتبر فرنسا المورد و

المتعامل الأساسي للجزائر منذ التسعينات حيث عرفت الواردات ارتفاعا ملحوظا حيث سجلت 127813

مليون دج في 1995 ثم ارتفعت الى 328138.4 مليون دج في 2005 لتحقق أعلى مستوى في 2011 بلغ 518702.3 مليون دج أي نموا قدره 58.07% بين سنتي 2005 و 2011 .

إيطاليا هي الأخرى تعتبر من الموردين الأساسيين للجزائر نظرا لتنامي حجم الواردات من 166969.5 مليون دج في 2007 إلى 340914.2 مليون دج في 2011 و هو ما يعني توجه الجزائر نحو دول الاتحاد الاوربي في الاستيراد .

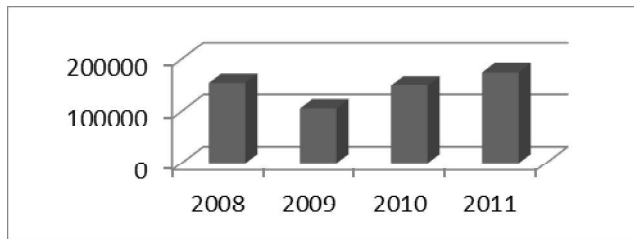
و الملاحظة الأساسية التي يمكن تسجيلها من الشكل السابق هو دخول الصين كثاني أفضل متعامل حيث تعتبر سنة 2002 الانطلاقة الحقيقية للتوجه الجزائري نحو السلع الصينية حيث سجلت 345145.1 مليون دج في 2009 مقارنة بـ 27230 مليون دج في 2002 و هو ما يعبر عن نمو هائل في التعاملات مع الصين و يمكن على المستوى القريب أن يصبح الصين هو المتعامل الأساسي في ظل الطفرة التي تعرفها السلع الصينية المستوردة .

و الغريب هو تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الاستيرادية حيث عرفت الواردات تذبذب في النمو حيث لم تسجل بين سنتي 2007 و 2011 إلا نسبة 7.51% و هو راجع لتدهور قيمة الدولار مقابل الاورو و عدم قدرة السلع الامريكية على المنافسة في السوق الجزائرية .

المطلب الثاني : انعكاس عملية التحرير التجاري على الصادرات

1- الجزائر و المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

الشكل رقم 05 : تطور الصادرات الجزائرية لدول منطقة التبادل الحر الوحدة : مليون دج



المصدر : من اعداد الطالبين بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية للفترة

2011-2008

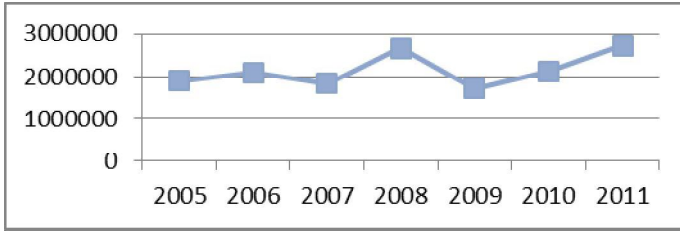
بالرغم من دخول اتفاقية الجزائر و منطقة التبادل العربي الحر حيز التنفيذ في 2008 ، إلا أن الصادرات لم تعرف ذلك التطور المرغوب فيه ، رغم كل اجراءات التحرير و تسهيل التبادل و الحركية التجارية و التخفيض الجمركي ، و هذا يمكن تفسيره بعدم قدرة السلع الجزائرية على المنافسة في السوق العربي بالإضافة إلى وجود مشاكل سياسية مع دول الحوار ، فاقترنت الصادرات على المحروقات و مشتقاتها و لم تتحسن حيث تم تسجيل و ما

قيمته 155000 مليون دج في 2008 مقارنة بـ 105000 مليون دج في 2009 ثم ارتفعت قيمة الصادرات لتصل إلى 175000 مليون دج في 2011 .

2- الجزائر و الاتحاد الاوربي

يمثل الشكل الموالي تطور الصادرات الجزائرية نحو دول منطقة الأورو .

الشكل رقم 06: تطور الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الاوربي مليون دج



المصدر : من اعداد الطالبين انطلاقا من حصيلة التجارة الخارجية للفترة 2005-2011.

يلاحظ من خلال قراءة تطور الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الاوربي وجود اختلال في نمو حجم

الصادرات ، حيث لم ترقى نتائج اتفاق الجزائر مع دول منطقة الأورو إلى تحسين حجمها ، فالصادرات الجزائرية مرتبطة بتطور أسعار المحروقات و لم نلمس أي تطور في حجم المبادلات خارج قطاع المحروقات لعدم قدرة المنتجات الجزائرية على المنافسة ، و غياب منتجات حقيقية يمكن التعويل عليها كبديل للنفط .

فعند قراءة تطور الصادرات نحو دول الاتحاد الأوربي نجد أنها عرفت نموا ما بين الفترتين 2005 و 2008 من أكثر من 1900000 مليون دج إلى 2659000 مليون دج ثم انخفضت في 2009 إلى مستوى 1717000 مليون دج نتيجة الأزمة المالية العالمية لتحسن عند مستوى 2728000 مليون دج

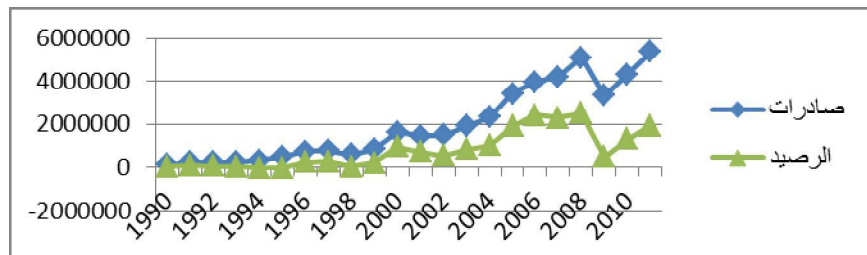
في 2011 .

3- تطور الصادرات الجزائرية

الوحدة مليون دج

الشكل رقم 07 : تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1990-2011

المصدر : من اعداد الباحث بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011



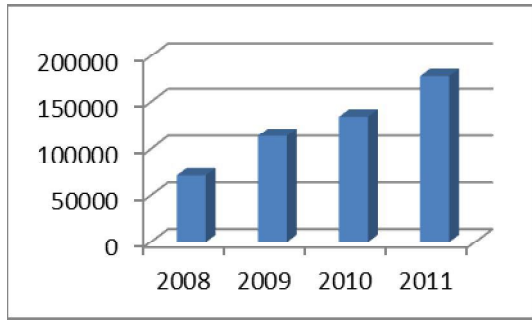
من خلال النتائج السابقة و بعد التعرف على واقع هيكل الصادرات الجزائري ، فيمكن القول أن الصادرات الجزائرية تتأثر بأسعار المحروقات حيث و مع بداية ارتفاع أسعار النفط بعد 1999 عرف رصيد الصادرات ارتفاع ملحوظ من 840000 مليون دج في 1999 إلى 1657000 مليون دج في 2000 لتراجع في السنوات 2001 و 2002 و بعد الصدمة النفطية الثانية في 2003 (حرب العراق) و نتيجة لزيادة الطلب على

المادة النفطية ارتفع رصيد الصادرات ليصل إلى 5095000 مليون دج في 2008 ليتأثر مرة أخرى بالأزمة المالية العالمية و يسجل تراجع في 2009 ثم يعود للارتفاع ليصل 5374000 مليون دج في 2011 ، أي أن الصادرات الجزائرية لها ارتباط وثيق بأسعار النفط و ليس بقدرة تصديرية.

المطلب الثالث : انعكاس عملية التحرير على الواردات

1- الجزائر و المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر

الشكل رقم 08: تطور الواردات الجزائرية لدول المنطقة العربية للتبادل الحر مليون دج



على عكس الصادرات فقد سجلت الواردات الجزائرية من منطقة التبادل العربي الحر ارتفاع ملموس منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ في 2008

لتعرف فاتورة الواردات ارتفاع من 71500 مليون دج

إلى 178500 مليون دج في 2011 ، و بالتالي فالجزائر

أصبحت تنوع في مصادر الاستيراد العربي ،

تماشيا مع ارتفاع حجم الصادرات الاجمالي .

المصدر : من اعداد الباحثين بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية للفترة

2- الجزائر و الاتحاد الاوربي

الشكل رقم 09: تطور الواردات

الجزائرية نحو الاتحاد الاوربي

مليون دج

المصدر : من اعداد الباحثين انطلاقا

من حصيلة التجارة الخارجية للفترة

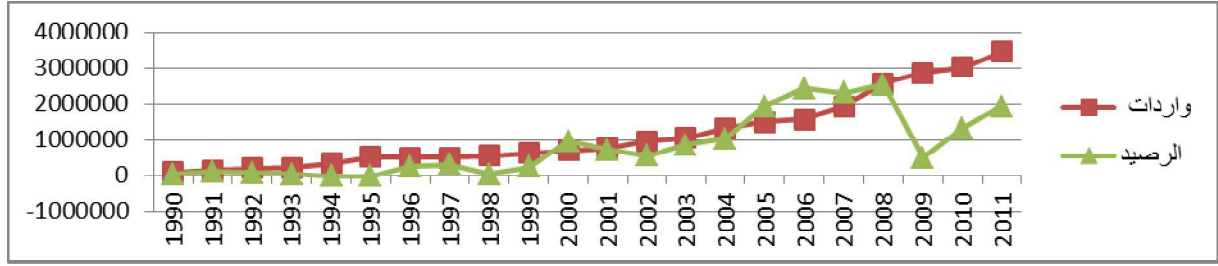
2011-2005.

عرفت الواردات الجزائرية من منطقة الاتحاد الأوربي هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة 2005-2011 و ذلك بعد دخول الجزائر في اتفاق مع الاتحاد الأوربي لاعطاء حرية اكثر للتبادل الدولي و هو ما شجع على دخول المنتجات الأوربية السوق الجزائري و خاصة في مجال التكنولوجيا ، حيث عرفت الواردات من الاتحاد الاوربي تطورا من 785000 مليون دج في 2005 إلى 1793000 مليون دج في 2011 .

3- تطور الواردات الجزائرية

الوحدة مليون دج

الشكل رقم 10 : تطور الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011



المصدر : من اعداد الباحثين بناء على معطيات حصيلة التجارة الخارجية 1962-2011

الخاتمة

من خلال ما سبق ، فيمكن اعتبار الميزان التجاري هو المحرك الأساس للاقتصاد الوطني و المحدد الرئيسي لرصيد ميزان المدفوعات ، و بعد التطرق لمركبتيه الأساسيتين (الصادرات و الواردات)، فقد خرجنا بعدة نقاط تخص انعكاس عملية التحرير على رصيد الميزان التجاري ، فالجزائر قطعت أشواط هامة نحو ازالة كافة العراقيل و القيود التعريفية و الغير تعريفية لإعطاء مرونة و حرية أكثر للتجارة الخارجية و يظهر ذلك من خلال اجراءات التخفيض من الضغط الجبائي و معدلات التعريفية الجمركية.

من جانب آخر فالجزائر أبرمت عدة اتفاقات و معاهدات ثنائية و متعددة ، بينية و اقليمية ، و أهمها انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر في 2008 ، و كذا اتفاق الجزائر مع الاتحاد الاوربي في 2005 . و فيما يخص آثار التحرير على الصادرات فلم تعرف الصادرات ذلك التحسن المرغوب فيه فانحصرت في الصادرات النفطية بنسبة تفوق 95 % ، حيث لم تنجح الجزائر في الرهان على بدائل للنفط بالرغم من الجهود المبذولة و الدعم الفلاحي و انشاء صناديق لدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، و هذا راجع لسوء توجيه هذا الدعم من جهة و غياب الرقابة من جهة أخرى و كذا الاهتمام بالمؤسسات الخدمية و عدم التوجه للمشروعات الانتاجية و الصناعية .

أما بخصوص الواردات فقد عرفت تحسن نتيجة التنويع في مصادر التموين و ذلك لمسايرة الزيادة في الصادرات و البحث عن التكنولوجيا الجديدة و تغطية العجز في الانتاج المحلي .

فالجزائر لم تستفد من جملة الاتفاقات و المعاهدات التي ابرمتها بل بالعكس أصبحت سوق استهلاكي بالنسبة لهذه الدول .

و تعد جملة النتائج المذكورة سابقا حافزا للبحث عن حلول على مختلف المستويات للنهوض التجارة الخارجية الجزائرية و بالتالي نقترح التوصيات التالية :

تفعيل التسويق السياحي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مع تسليط الضوء على التجربة السعودية

- لابد من استغلال الموارد الضخمة المتاحة عبر تبني استراتيجية اصلاحية تمس مختلف القطاعات و خاصة القطاع الفلاحي و الصناعي و قطاع الخدمات .
- البحث عن بدائل للثروة النفطية من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي و خاصة في المنتجات الأساسية كالقمح و الحليب و اللحم و تنويع الانتاج المحلي و دعمه لتوجيهه للتصدير .

الملحق رقم 01: حوصلة احصائية للتجارة الخارجية 1962-2011

الفترة 2003-2011

وثيقة 01: تطور الصادرات و الواردات الجزائرية حسب الصنف

جدول 6.2: صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف القلت الاقتصادية الكبرى من 2003 الى 2008

تصنيف القلت الاقتصادية الكبرى	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	464 487,7	314 009,1	251 311,0	243 101,0	245 329,7	203 072,3
التعدين الصناعي (ع م م)	940 763,5	685 381,4	538 536,1	424 523,9	376 591,3	321 280,7
الوقود و مواد التشحيم	16 154,5	13 171,3	13 321,9	12 336,4	10 891,9	7 408,1
الالات و السلع التجهيزية	538 753,0	427 576,8	397 666,6	400 059,3	373 431,1	294 531,5
معدات النقل و قطع الغيار	413 538,6	315 412,7	219 425,2	273 901,0	185 491,6	124 662,2
السلع الاستهلاكية (ع م م)	198 336,2	161 277,9	138 280,0	139 723,3	122 664,2	96 486,6
سلع غير متكررة في مكان اخر	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
المجموع	2 572 033,4	1 916 829,1	1 558 540,8	1 403 644,8	1 314 399,8	1 047 441,4
الصادرات						
المواد الغذائية و المشروبات	7 457,9	6 413,2	6 168,0	5 027,7	5 294,6	3 559,2
التعدين الصناعي (ع م م)	78 125,4	82 220,2	72 747,3	57 840,5	41 111,2	44 030,2
الوقود و مواد التشحيم (*)	4 970 025,1	4 121 790,4	3 895 756,2	3 355 000,0	2 286 309,3	1 850 067,7
الالات و السلع التجهيزية	1 575,8	761,4	1 248,3	1 774,5	1 210,5	1 247,2
معدات النقل و قطع الغيار	1 889,2	1 894,2	2 261,8	1 390,3	2 739,9	923,4
السلع الاستهلاكية (ع م م)	35 946,4	1 083,7	839,3	515,2	782,4	2 225,9
سلع غير متكررة في مكان اخر	-	-	-	-	-	-
المجموع	5 095 019,7	4 214 163,1	3 979 000,9	3 421 548,3	2 337 447,8	1 902 063,5

(*) تحت تسمية 3 اثار صادرات القلت الغذائية من عام 1977

جدول 7.2: صادرات و واردات السلع الرئيسية حسب تصنيف القلت الاقتصادية الكبرى من 2009 الى 2011

تصنيف القلت الاقتصادية الكبرى	2011	2010	2009
الصادرات			
المواد الغذائية و المشروبات	709 561,2	392 523,9	391 287,8
التعدين الصناعي (ع م م)	1 085 795,5	1 103 483,0	1 045 013,5
الوقود و مواد التشحيم	49 433,7	37 460,0	13 656,2
الالات و السلع التجهيزية	812 556,1	747 567,1	706 197,0
معدات النقل و قطع الغيار	517 969,7	489 988,2	483 912,3
السلع الاستهلاكية (ع م م)	267 185,4	240 768,6	214 738,4
سلع غير متكررة في مكان اخر	0,0	16,9	-
المجموع	3 442 501,6	3 011 807,6	2 854 805,3
الصادرات			
المواد الغذائية و المشروبات	26 045,3	24 006,9	8 464,8
التعدين الصناعي (ع م م)	121 265,7	86 219,4	64 788,5
الوقود و مواد التشحيم (*)	5 223 836,8	4 220 106,0	3 270 227,5
الالات و السلع التجهيزية	994,0	1 481,6	1 582,5
معدات النقل و قطع الغيار	1 207,5	987,8	1 547,6
السلع الاستهلاكية (ع م م)	782,1	785,7	1 025,1
سلع غير متكررة في مكان اخر	-	-	-
المجموع	5 374 131,3	4 333 587,4	3 347 636,0

(*) تحت تسمية 3 اثار صادرات المشروبات بداية من عام 1977

مملكة البحرين الاقتصادية

تفعيل التسويق السياحي باستخدام نظم المعلومات الجغرافية مع تسليط الضوء على التجربة السعودية

جدول 6.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 2003 إلى 2006

المناطق الجغرافية والبلدان	2006	2005	2004	2003
مجموع الصادرات	2 089 979,8	1 903 577,0	1 278 583,8	1 122 134,9
الاتحاد الأوروبي* منها:				
فرنسا	333 003,9	341 786,3	280 513,6	238 838,1
إيطاليا	678 621,5	560 186,7	372 788,4	364 583,2
ألمانيا	28 871,2	93 468,1	19 408,6	21 296,7
بريطانيا	118 305,7	51 417,1	41 506,9	30 348,9
بلجيكا	145 591,5	116 096,1	57 377,3	54 600,3
إسبانيا	435 899,9	375 319,3	263 142,3	231 309,2
اليونان	13 768,8	7 761,9	10 193,7	7 346,1
البرتغال	117 633,4	124 225,9	57 378,9	41 838,0
التمسا	0,0	1,6	0,0	0,3
السويد	1 703,3	1 103,5	9,6	1 010,7
هولندا	207 254,8	224 870,4	173 028,0	130 876,4
إيطاليا	60,7	6,4	188,9	-
فنلندا	4 305,9	2 686,8	62,0	0,0
الدول الأوروبية الأخرى:	151 382,5	148 147,3	111 691,4	96 090,0
الاتحاد الروسي	160,7	114,2	283,3	109,9
يوغسلافيا	38,7	80,2	3 125,4	1 483,9
تركيا	135 833,0	128 320,8	98 925,2	82 223,0
موسمرا	6 607,9	17 086,3	6 590,0	4 462,3
النرويج	1 032,2	15,6	787,3	2 107,9
ألمانيا الشمالية	1 343 188,9	956 528,8	660 105,6	486 861,2
كندا	260 740,8	168 290,9	142 993,9	107 702,5
الولايات المتحدة الأمريكية:	1 082 428,1	788 237,9	517 111,7	378 658,6
ألمانيا الجنوبية:	178 134,7	238 388,5	149 791,2	100 695,7
الجزائر:	137 897,6	214 371,7	137 732,8	86 765,2
العرب العمري	37 505,2	31 071,6	32 097,3	20 148,4
ليبيا	1 409,3	1 030,2	822,1	1 320,7
تونس	7 740,6	7 423,6	13 259,5	6 218,6
العرب	28 233,9	22 606,7	17 168,3	12 946,0
موريتانيا	101,4	11,1	348,8	161,7
الدول العربية منها:	43 034,1	46 170,2	37 415,6	27 541,8
مصر	32 888,7	40 861,7	33 631,3	23 737,1
الأردن	271,5	233,3	345,8	102,4
لبنان	763,6	882,7	12,8	1 962,0
العربية السعودية	360,1	110,5	140,1	54,8
دول أفريقيا منها:	1 096,4	3 674,5	2 333,9	997,4
السيليشال	281,2	100,7	436,7	130,1
أمبيا منها:	134 678,5	90 978,2	63 705,2	48 061,7
اليان	4 035,9	412,4	9 888,0	7 081,9
سيفاقورة	1 173,6	17,8	1 965,1	0,0
بقي دول العالم	0,8	3 012,2	1 732,7	22,4
المجموع	3 979 000,9	3 421 548,3	2 337 447,8	1 902 053,5

* القائمة الخاصة بالاتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداء من أول نوفمبر 1993
* قائمة الاتحاد الأوروبي: القائمة من 2004 أصبح الاتحاد الأوروبي يتكون من 25 دولة يتقدم كل من قبرص، السويد، اليونان، النمور، بولندا، جمهورية سلوفاكيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا

جدول 7.4 : الصادرات حسب المناطق الجغرافية والبلدان الرئيسية من 2007 إلى 2011

المناطق الجغرافية والبلدان	2011	2010	2009	2008	2007
مجموع الصادرات	2 728 125,0	2 127 478,2	1 717 200,1	2 659 020,4	1 835 573,2
الاتحاد الأوروبي* منها:					
فرنسا	478 132,0	286 811,3	327 699,9	409 046,6	287 166,6
إيطاليا	764 070,0	666 775,8	422 805,0	798 537,2	558 063,7
ألمانيا	26 453,6	29 160,5	24 266,2	20 423,2	17 109,9
بريطانيا	208 934,3	97 994,9	84 693,4	141 755,3	110 447,1
بلجيكا	155 083,3	145 872,6	84 260,7	84 250,2	84 250,2
إسبانيا	525 881,3	448 806,9	399 381,1	583 005,9	373 927,9
اليونان	21 611,7	20 560,0	15 872,6	19 975,5	12 740,0
البرتغال	135 276,2	77 067,4	70 843,8	131 741,2	66 400,3
التمسا	0,0	2,2	19,3	19,8	0,1
السويد	7 719,1	9 098,4	7 738,7	12 288,4	2 562,9
هولندا	359 773,7	316 232,2	241 913,3	395 547,4	317 144,3
إيطاليا	2 367,2	635,1	82,2	48,6	1,3
فنلندا	3 126,8	275,0	12 073,6	41,3	0,8
الدول الأوروبية الأخرى:	315 105,7	251 817,4	166 660,9	202 063,2	150 476,1
الاتحاد الروسي	0,0	61,9	15,5	205,4	250,3
يوغسلافيا	466,1	0,3	0,0	5,9	0,0
تركيا	184 775,9	205 361,1	148 345,8	189 375,6	143 117,6
موسمرا	18 795,9	9 027,5	10 270,0	7 071,0	794,1
النرويج	4 383,0	10,4	2,8	4 918,3	330,6
ألمانيا الشمالية	1 433 318,8	1 275 980,0	947 921,0	1 561 164,7	1 594 014,3
كندا	326 282,0	225 637,9	180 517,8	345 607,2	326 845,3
الولايات المتحدة الأمريكية:	1 107 031,8	1 050 292,1	767 403,3	1 215 557,5	1 267 169,0
ألمانيا الجنوبية:	313 609,9	200 624,9	137 854,8	193 163,9	187 217,0
الجزائر:	236 661,8	183 471,0	108 699,3	166 564,3	127 781,7
العرب العمري	115 950,3	97 319,4	63 542,9	104 322,3	83 272,9
ليبيا	832,6	2 335,0	908,0	156,0	715,5
تونس	47 591,7	40 730,7	33 427,9	55 616,9	6 002,9
العرب	67 477,7	54 173,1	29 057,6	45 563,6	42 926,1
موريتانيا	48,3	80,5	149,4	156,0	3 628,4
الدول العربية منها:	59 135,7	52 810,8	41 137,0	50 868,9	33 543,7
مصر	47 634,8	32 437,2	35 003,9	39 202,2	30 080,6
الأردن	681,4	1 875,8	309,2	323,1	605,2
لبنان	923,0	2 152,5	314,4	1 114,5	344,5
العربية السعودية	1 522,1	676,7	1 196,2	2 612,6	1 097,9
دول أفريقيا منها:	10 636,8	5 852,6	6 866,5	23 116,3	47 261,9
السيليشال	60,7	53,1	110,7	218,6	48,6
أمبيا منها:	395 188,8	319 642,4	262 725,3	294 950,7	298 546,2
اليان	17 247,3	9 567,0	16 392,8	55 245,8	18 038,9
سيفاقورة	2 892,1	4 848,8	814,4	14 421,4	14 421,4
بقي دول العالم	2 965,3	2 091,8	3 627,5	6 349,2	14 257,9
المجموع	5 374 131,3	4 333 587,4	3 347 636,0	5 095 019,7	4 214 163,1

* القائمة الخاصة بالاتحاد الأوروبي أصبحت سارية المفعول ابتداء من أول نوفمبر 1993
* قائمة الاتحاد الأوروبي: القائمة من 2007 أصبح الاتحاد الأوروبي يتكون من 27 دولة يتقدم كل من قبرص، السويد، اليونان، النمور، بولندا، جمهورية سلوفاكيا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا

جدول 6.6 : أهم المنتجات المستوردة من 2003 إلى 2008

المنتجات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القمح	67 980,3	73 719,7	75 168,8	72 421,7	96 726,3	206 140,2
الذرة	793,8	351,1	1 737,4	1 667,9	916,2	6 715,8
السكر	17 585,9	19 034,5	21 183,9	31 497,6	29 221,5	27 586,6
الحليب السويق والمثلج	35 235,9	53 756,4	49 456,9	46 504,1	67 881,8	75 781,7
الزبد	1 778,1	2 016,3	1 766,4	1 761,9	2 393,3	4 253,4
القهوة	7 581,7	8 130,1	9 339,2	11 191,2	15 480,1	19 736,8
التابي	663,0	682,4	817,3	882,4
المواد الصيدلانية	57 659,5	69 746,8	78 698,4	86 362,5	100 454,1	120 412,2
المواد الصناعية
السيارات المصنوعة	8 593,6	7 081,6	8 163,7	10 418,6	13 492,9	22 614,9
الآلات والكوابل الكهربائية
المصانع المعدنية
لوازم الصغرة
الحجارة المعدنية	640,2	743,6	783,9	1 218,5	1 331,1	1 971,8
المطاط	2 659,7	3 335,8	3 039,9	3 452,3	3 470,1	4 985,8
الأمدة	64,1	19,3	50,0	88,1	65,8	172,4
الكبريت	197,1	216,8	820,6	830,3	1 054,3	3 453,6
الزفت	12 124,6	5 472,6	3 767,3	3 448,3	3 114,3	1 772,7
الاسمنت	3 708,3	4 186,8	4 986,7	5 294,1	6 022,4	7 651,4
اللاذ و الخزف	23 169,7	23 914,7	24 430,7	29 383,0	38 141,9	35 435,5
للخشب	12 462,8	16 839,4	15 728,2	18 367,4	10 520,9	10 600,3
الورق والورق المشوي	1 997,7	2 054,9	2 278,4	1 987,7	2 697,3	2 639,4
الآليات الاصطناعية	173,2	134,1	117,4	72,3	66,1	125,5

وثيقة 03: أهم المنتجات المصدرة و المستوردة من

طرف الجزائر

جدول 7.5 : أهم المنتجات المصدرة

السلع	2003	2004
الفوسفات	840 800	1 317 600
معادن الحديد	0,0	0,0
المنتجات الحديدية
زراعة البقول	100	1 300
التمور	1 273 200	1 358 000
المحاصيل	1 800	400
الخمر	260 200	325 200
المحروقات	1 850 000 000	2 276 827 000

جدول 8.5 : أهم المنتجات المصدرة

السلع	2009
الفوسفات	5 498 300
معادن الحديد	0,0
المنتجات الحديدية	...
زراعة البقول	300
التمور	1 039 400
المحاصيل	10
الخمر	98 500
المحروقات	3 270 227 500

السلع	2011
الفوسفات	207 544,8
معادن الحديد	8 424,2
المنتجات الحديدية	82 720,7
زراعة البقول	99 380,9
التمور	8 073,4
المحاصيل	22 781,0
الخمر	1 511,8
المحروقات	142 986,0
...	...
...	30 363,7
...	...
...	948,6
...	10 356,4
...	90,7
...	6 038,3
...	9 141,5
...	13 242,3
...	50 185,8
...	36 159,8
...	4 218,6
...	147,9

قائمة المراجع المستخدمة :

1. عادل أحمد حشيش ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2002، ص 213.
2. السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي "النظرية و السياسة" ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2011، ص69
3. مورد خاي كريانين ، الاقتصاد الدولي "مدخل للسياسات" ، تعريب "محمد ابراهيم منصور ، علي مسعود عطية" ، دار المريخ ، الرياض ، 2007 ، ص 27.

4. أنظر : السيد متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي النظرية و السياسات ، ط 1 ، دار الفكر، عمان ، 2011 ، ص 72.

5. أنظر : عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، 2002، ص 218...214

6. صالح تومي و عيسى شقبقب ، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر الفترة 1970-2002، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 04/2006، ص 32.

* . قوانين المالية للسنوات: 1992، 1996، 1997، 1998، 1999، 2001، 2002.

7. المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 3 اوت 2004 و المتضمن التصديق على اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .